مجلس الوزراء يؤكد أهمية لقاء الملك ورئيس الجمهورية الهيلينية

العالم اليوم بات بحاجة إلى السلام أكثر من أي وقت مضى

ترأس صاحب السمو الملكي الأمير سلمان بن حمد آل خليفة نائب جلالة الملك ولي العهد الاجتماع الاعتيادي الأسبوعي لمجلس الوزراء، الذي عُقد أمس في قصر القضيبية.

وفي بداية الاجتماع أشار مجلس الوزراء إلى لقاء حضرة صاحب الجلالة الملك حمد بن عيسى آل خليفة ملك البلاد المعظم مع فخامة الرئيس كونستانتينوس تاسولاس رئيس الجمهورية الهيلينية الصديقة، ودولة السيد كيرياكوس ميتسوتاكيس رئيس وزراء الجمهورية الهيلينية الصديقة، في إطار الزيارة التي قام بها جلالته لليونان، وما عكسته من حرص مشترك على مواصلة تعزيز العلاقات الثنائية وتطوير التعاون بين البلدين الصديقين في مختلف المجالات، بما يحقق المصالح والتطلعات المشتركة.

○ سمو نائب جلالة الملك ولي العهد يترأس جلسة مجلس الوزراء.

تهنئة السعودية الشقيقة باليوم الوطني للمملكة وإدانة الاعتداءات الحوثية الإرهابية

وأكد المجلس بمناسبة اليوم الدولي للسلام نهج مملكة البحرين وفق رؤى حضرة صاحب الجلالة ملك البلاد المعظم بتبني المزيد من المبادرات الرائدة التي تعزز قيم السلام، مشيراً إلى أن ما يشهده العالم من تطورات وتداعيتها على الأمن والاستقرار تبيّن أهمية السلام وضرورته، فالعالم اليوم بات بحاجة إلى السلام أكثر من أي وقت مضى، لتحقيق أهدافه النبيلة لصالح الإنسانية.

ثم رحب مجلس الوزراء بحصول مطار البحرين الدولي على ثلاث جوائز ضمن جوائز «سكاي تراكس» العالمية للمطارات لعام 2026، مؤكدًا أن هذا الإنجاز يعكس ما يشهده قطاع الطيران في مملكة البحرين من تطور مستمر.

ثُم هنّأ مجلس الوزراء المملكة العربية السعودية الشقيقة ملكًا وحكومةً وشعبًا باليوم الوطني للمملكة، مشيرًا إلى الإنجازات التي حققتها بقيادة خادم الحرمين الشريفين الملك سلمان بن عبدالعزيز آل سعود عاهل المملكة العربية السعودية، وصاحب السمو الملكي الأمير محمد بن سلمان بن عبدالعزيز آل سعود ولي العهد رئيس مجلس الوزراء.

كما أدان المجلس تصاعد الاعتداءات الإرهابية التي تنفذها مليشيا الحوثي الإرهابية المدعومة إيرانيًا ضد المملكة العربية السعودية الشقيقة، واستمرار محاولاتها المتكررة والمتعمدة لاستهداف المدنيين والأعيان المدنية، باعتبارها انتهاكًا صارخًا لقواعد القانون الدولي والقانون الدولي الإنساني وميثاق الأمم المتحدة وقرارات مجلس الأمن ذات الصلة.

بعد ذلك نظر المجلس في عدد من المذكرات المرفوعة إليه من اللجان الوزارية والوزراء، ووافق على ما يأتي:

1. مشروع قانون بالتصديق على اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الجريمة السيبرانية.
2. الإعلان السياسي للاجتماع رفيع المستوى للجمعية العامة للأمم المتحدة بشأن الوقاية من الجوائح والتأهب والاستجابة لها.
3. مذكرة تفاهم بين الجهاز الوطني للإيرادات وهيئة الزكاة والضريبة والجمارك بالمملكة العربية السعودية الشقيقة.
4. مذكرة التعاون العلمي والتعليمي بين وزارة التربية والتعليم بمملكة البحرين ووزارة التربية والتعليم بالمملكة العربية السعودية الشقيقة.
5. مذكرتا تفاهم بين وزارة شؤون البلديات والزراعة وكل من بنك البحرين الإسلامي وشركة صفاء لدعم مركز «استدامة» التابع للوزارة.
6. استملاك عدد من العقارات للمنفعة العامة لتوفير المساحات اللازمة للتطوير العمراني.
7. رد الحكومة على عدد من الاقتراحات برغبة المقدمة من مجلس النواب.

ثم استعرض المجلس ملخص أداء اللجنة الوزارية للخدمات المجتمعية خلال الفترة من أغسطس 2025 إلى أغسطس 2026، وما تضمنه من مستجدات تنفيذ أولويات اللجنة وأبرز الموضوعات التي بحثتها خلال الفترة المذكورة.

بعدها أخذ المجلس علمًا من خلال التقارير الوزارية بما يأتي:

1. نتائج مشاركة وفد وزارة السياحة وهيئة البحرين للسياحة والمعارض في معرض سوق السفر العربي 2026.
2. نتائج المشاركة في الاجتماع العاشر للوزراء المسؤولين عن السياحة بدول مجلس التعاون لدول الخليج العربية.
3. نتائج المشاركة في قمة الإعلام العربي 2026.
4. نتائج استضافة مملكة البحرين الاجتماع العاشر للجنة وزراء التربية والتعليم بدول مجلس التعاون لدول الخليج العربية، والاجتماع السادس والعشرين للجنة وزراء التعليم العالي والبحث العلمي بدول المجلس.
5. نتائج المشاركة في فعاليات مهرجان «برين بار 2026».

هيئة التخطيط والتطوير العمراني تطور خدمة تقسيم العقارات

○ المهندس أحمد الخياط .

في إطار الجهود الحكومية الرامية إلى تطوير جودة الخدمات وإعادة هندستها طوّرت هيئة التخطيط والتطوير العمراني خدمة تقسيم العقارات، حيث تشمل الخدمة التقسيم الرئيسي للعقارات، الذي يختص بدراسة تقسيم عَقَار أو مجموعة عقارات مع استحداث شوارع، بالتنسيق مع الجهات ذات الصلة، بما يتماشى مع الاشتراطات التنظيمية للتعمير واللائحة التنفيذية لتقسيم الأراضي.

كما تشمل التقسيم الجزئي للعقارات، الذي يختص بدراسة تقسيم عقار أو مجموعة عقارات من دون استحداث شوارع، بالتنسيق مع الجهات ذات الصلة، وبما يتماشى مع الاشتراطات التنظيمية للتعمير واللائحة التنفيذية لتقسيم الأراضي.

وبموجب الخدمة المطوّرة تم تصنيف طلبات تقسيم العقارات إلى فئات بحسب حالة الطلب، حيث تم تقليص مدة إنجاز طلبات التقسيم الرئيسي من 42 إلى 133 يوم عمل إلى 31 إلى 66 يوم عمل، بحسب حالة الطلب.

كما تم تقليص مدة إنجاز طلبات التقسيم الجزئي لأكثر من خمس قسائم من 42 إلى 102 يوم عمل إلى 20 إلى 35 يوم عمل، بحسب حالة الطلب. فيما تم تقليص مدة إنجاز طلبات التقسيم الجزئي لخمس قسائم أو أقل من 15 إلى 98 يوم عمل إلى 5 إلى 33 يوم عمل، بحسب حالة الطلب، إلى جانب تقليل عدد الموافقات المطلوبة في بعض الفئات، وخفض عدد المستندات المطلوبة لخدمة تقسيم العقارات.

وفي هذا السياق أكد المهندس أحمد عبدالعزيز الخياط الرئيس التنفيذي لهيئة التخطيط والتطوير العمراني أن هذه الخدمة تأتي في إطار تبني الهيئة حلولًا رقمية مبتكرة تعزز كفاءة الإجراءات وتسهم في تسريع إنجاز المعاملات وتقليل المتطلبات، بما ينعكس على تحسين تجربة المستفيدين والارتقاء بجودة الخدمات المقدمة.

وأضاف الخياط أن تطوير الخدمة يعكس حرص هيئة التخطيط والتطوير العمراني على تطوير خدماتها بما يقلل الوقت والجهد على المؤسسات، ويعزز فاعلية منظومة العمل.

الجدير بالذكر أنه في إطار الجهود الحكومية المتواصلة لتطوير الخدمات الحكومية وإعادة هندستها تم توثيق وترجمة ونشر أكثر من 1300 خدمة حكومية، شهدت 800 خدمة منها عمليات تطوير وإعادة هندسة في مختلف القطاعات الحكومية، استنادًا إلى المقترحات والملاحظات الواردة بشأن الخدمات الحكومية عبر النظام الوطني للمقترحات والشكاوى «تواصل»، وملاحظات المستثمرين، وتقارير المتسوق السري لتقييم الخدمات الحكومية، فضلًا عن إطلاق أدلة إرشادية واتفاقيات لمستويات الخدمة، بما يسهم في رفع كفاءة الإجراءات، وتحسين جودة الخدمات المقدمة، وتعزيز تجربة المستفيدين، ودعم مسار التحول الرقمي الحكومي.

مراكز الرعاية الصحية الأولية تطلق الخدمة المطورة للاستشارات الطبية عن بعد

رئيس الأعلى للصحة: التوسع في الحلول الرقمية لمواكبة التوجهات المستقبلية في الرعاية الصحية

أطلقت مراكز الرعاية الصحية الأولية الخدمة المطوّرة للاستشارات الطبية عن بُعد عبر الاتصال المرئي، بحضور الفريق طبيب الشيخ محمد بن عبدالله آل خليفة رئيس المجلس الأعلى للصحة، والدكتورة جليلة بنت السيد جواد حسن وزيرة الصحة، وذلك في مركز مدينة حمد الصحي، بحضور عدد من المسؤولين.

وبهذه المناسبة أكد الفريق طبيب الشيخ محمد بن عبدالله آل خليفة رئيس المجلس الأعلى للصحة أن تطوير خدمة الاستشارات الطبية عن بُعد في مراكز الرعاية الصحية الأولية يأتي في إطار الجهود المستمرة للارتقاء بمنظومة الرعاية الصحية في مملكة البحرين، والاستفادة من التقنيات الحديثة لتقديم خدمات صحية أكثر كفاءة واستدامة، بما يسهم في تسهيل وصول أفراد المجتمع إلى الرعاية الصحية، ويدعم مسيرة التحول الرقمي في القطاع الصحي.

وأشار إلى أن التوسع في الحلول الرقمية يعكس اهتمام مملكة البحرين بمواكبة التوجهات المستقبلية في الرعاية الصحية، بما يسهم في رفع جودة الخدمات وتعزيز كفاءة المنظومة الصحية.

من جهتها، أكدت الدكتورة جليلة بنت السيد جواد حسن وزيرة الصحة أن تطوير خدمة الاستشارات الطبية عن بُعد في مراكز الرعاية الصحية الأولية يمثل إضافة مهمة إلى منظومة الخدمات الصحية المقدمة للمواطنين والمقيمين، ويعزز سهولة الحصول على الاستشارات الطبية دون الحاجة إلى الحضور المباشر في الحالات التي لا تستدعي ذلك.

وأوضحت أن الخدمة تسهم في تعزيز استمرارية الرعاية الصحية وتحسين تجربة المريض، إلى جانب دعم كفاءة استخدام الموارد الصحية، مؤكدةً مواصلة مراكز الرعاية الصحية الأولية العمل على تطوير الخدمات الصحية وتبني الحلول الرقمية التي تلبي احتياجات أفراد المجتمع وتواكب التطورات المتسارعة في مجال الرعاية الصحية.

من جانبه، أكد محمد علي القائد الرئيس التنفيذي لهيئة المعلومات والحكومة الإلكترونية أن تطوير هذه الخدمة يمثل إضافة نوعية لمسيرة التحول الرقمي للخدمات الصحية في مملكة البحرين، ويجسد التوجه الحكومي نحو توظيف التقنيات الحديثة لتعزيز كفاءة الخدمات الصحية وتكاملها، والارتقاء بتجربة المستفيدين من المواطنين والمقيمين.

وأوضح أن تطوير الخدمة يأتي في إطار تنفيذ أولويات برنامج الحكومة 2026-2023، ويدعم التحول الرقمي للخدمات الحكومية، بما يعكس أهمية التكامل والتعاون بين الجهات الحكومية في توظيف الحلول الرقمية والتقنية لتطوير المنظومة الصحية والمنظومات الوطنية الأخرى وجعلها أكثر مرونة واستدامة واستجابة لاحتياجات الجمهور.

بدورها، أكدت الدكتورة إجلال فيصل العلوي الرئيس التنفيذي لمراكز الرعاية الصحية الأولية أن تطوير الخدمة يمثل نقلة نوعية في مسار التحول الرقمي في خدمات الرعاية الصحية الأولية، موضحةً أن الخدمة ستسهم في تعزيز كفاءة المنظومة الصحية وتخفيف الضغط على المراكز الصحية من خلال تقليل الازدحام، وتوزيع الموارد بصورة أكثر فاعلية.

وأوضحت الدكتورة العلوي أن مراكز الرعاية الصحية الأولية تحرص بصورة مستمرة على تطوير خدماتها بما يضع المريض في قلب الأولويات، مشيرةً إلى أن الخدمة تأتي استجابةً لاحتياجات المواطنين والمقيمين، ومواكبةً للتطور الذي تشهده أنماط تقديم الرعاية الصحية عالميًا، بما يعزز سهولة الوصول إلى الخدمات الصحية واستمرارية الرعاية.

وأضافت العلوي أن خدمة الاستشارات الطبية عن بُعد عبر الاتصال المرئي في مراكز الرعاية الصحية الأولية تعد إحدى المبادرات الحديثة ضمن برنامج «اختر طبيبك»، حيث تتيح للمريض التواصل المرئي مباشرة مع طبيب العائلة أو مجموعة الأطباء المسؤولين عن حالته، بما يدعم استمرارية العلاج، ويعزز العلاقة المبنية على الثقة بين المريض والطبيب، ويرفع من جودة الخدمة الصحية المقدمة.

وستتاح الخدمة في جميع المراكز الصحية من يوم الأحد إلى الخميس، خلال الفترتين الصباحية والمسائية، بحسب توافر المواعيد. ويمكن في المرحلة الحالية حجز خدمة الاستشارات الطبية عن بُعد عبر الاتصال المرئي في مراكز الرعاية الصحية الأولية من خلال مركز الاتصال على الرقم 80007000، أو من خلال الحضور الشخصي إلى المركز الصحي.

بحث أوجه التعاون بين البحرين وجامعة الدول العربية

التقى الدكتور عبداللطيف بن راشد الزياني وزير الخارجية، في مقر الأمم المتحدة بنيويورك أمس، مع نبيل فهمي الأمين العام لجامعة الدول العربية، وذلك على هامش أعمال الدورة الحادية والثمانين للجمعية العامة للأمم المتحدة.

وقد جدد وزير الخارجية تهانيه للسيد نبيل فهمي بمناسبة توليه مهام منصبه أمينًا عامًا للجامعة العربية، متمنيًا له دوام التوفيق والنجاح في تعزيز التعاون العربي، مشيدا بالدور الحيوي الذي تقوم به الأمانة العامة في دعم مسيرة العمل العربي المشترك، وتعزيز جهود الدول العربية نحو مزيد من التكامل والترابط.

وتم خلال الاجتماع بحث أوجه التعاون والتنسيق المشترك بين وزارة الخارجية والأمانة العامة لجامعة الدول العربية، لما من شأنه تعزيز العمل العربي المشترك، وتأكيد أهمية مواصلة البناء على ما تحقق من جهود فاعلة وبناءة على كل المستويات بما يحقق الأهداف المنشودة. كما تم مناقشة مستجدات الأوضاع الإقليمية والدولية، والجهود الدبلوماسية المبذولة لخفض التصعيد والتوتر في المنطقة، وتداعيات إغلاق مضيق هرمز على الملاحة البحرية والتجارة الدولية، إلى جانب تبادل وجهات النظر حيال عدد من الموضوعات محل الاهتمام المشترك.